

القسم الثاني

أوراق ومقالات علمية في الوقف

إسهامات الأستاذ توفيق الحوري في مجال الوقف جامعة الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية أنموذجاً

إعداد:

الأستاذ الدكتور سليم هاني منصور

أستاذ متفرغ في الجامعة اللبنانية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - قسم التاريخ - لبنان

dr_salimansour@hotmail.com

الملخص

ينطلق البحث من أهمية بارزة وهي الإسهام الكبير للأستاذ توفيق الحوري في رفد ثقافة الوقف وتقديم اجتهادات مختلفة لإبراز شخصية الوقف المستثنى (أي الخيري - وتعود التسمية إلى القوانين التي صدرت في أيام الدولة العثمانية) وطريقة إدارته والاهتمام به واستغلاله بطرق حديثة ومبتكرة، وكذا أثر القضاء في الحفاظ عليه واستدامته والدفاع عنه في حال الاعتداء عليه.

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على شخصية لبنانية قدّمت للمجتمع اللبناني خدمات جليلة من خلال الوقف، إذ يُعدُّ الأستاذ توفيق الحوري أحد المسهمين الأوائل الكبار في مجال إنشاء الأوقاف ذات النفع العام وإرشاد وتوجيه الكثير من الجهات إلى استخدام الوقف صيغةً لاستمرار واستقرار الأعمال التربوية والاجتماعية، فضلاً عن إسهاماته التربوية والعلمية.

انطلق البحث من إشكالية رئيسة هي: إلى أي مدى أسهم الأستاذ توفيق الحوري إسهاماً علمياً وعملياً في مجال الوقف؟ ومن خلال هذا البحث أتت الإجابة عن هذا السؤال، وعن أسئلة أخرى قادت إلى نتائج عدّة أبرزها:

أثر إحدى مؤسسات الوقف، وهي كلية الإمام الأوزاعي في تخريج أصحاب الشهادات (الإجازة، والماجستير، والدكتوراه) من الدول العربية والإسلامية، والإسهامات الواضحة في توجيه الشباب إلى الدراسات الإسلامية بعيداً عن النماذج التقليدية، وكذلك بيان إسهامات الوقف من قِبَل الأستاذ توفيق الحوري حيث أبرز أهمية العامل الانساني والعلمي والعملية في هذا المجال.

وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع المعلومات والتقصي عن مدى صحتها والقيام بتحليلها للتوصل إلى نتائج عدّة في هذا المجال. وانتهى الباحث إلى توصيات ومقترحات عدّة في هذا المجال.

المقدمة

يستند الوقف في تشريعاته إلى أدلة من القرآن والسنة؛ ففي كتاب الله ﷻ آيات تدعو إلى الخير والإكثار منه والإنفاق؛ قال ﷻ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفُسُهُمْ مِمَّا رَزَقْتَهُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة، آية: ٢٥٤]، وكذلك ما ورد من أحاديث عن الرسول ﷺ، وأشهرها: (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له)^(١). وكانت الأوقاف على مرّ القرون تتكاثر. ففي زمن الصحابة لم يرد عن صحابي له مقدرة إلا وأوقف^(٢)، ثم تابعت الأوقاف وزادت في العهود الأموية، والعباسية، والمملوكية، والأيوبية، والعثمانية.

إلا أن الدولة الحديثة في أكثر البلاد العربية عملت على تقييد الوقف وإلحاقه بوزارة الأوقاف. لذلك صارت إعادة إحياء مفهوم الوقف وإنشاء الوقفيات أمراً قي غاية الأهمية، خاصة مع استثماره واستغلاله في نواحٍ وأغراضٍ وأنشطة تهم المجتمع.

(١) أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه (١٦٣١) كتاب الوصية، باب: ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، والترمذي عنه (١٣٧٦) كتاب الأحكام، باب: في الوقف، وأبو داود عنه (٢٨٨٠) كتاب الوصايا، باب: ما جاء في الصدقة عن الميت، والإمام أحمد في المسند عنه (٣٧٢/٢) برقم (٨٨٣١)

(٢) انظر: الخصاف، أحمد بن عمر الشيباني، أحكام الأوقاف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م، ص ١٧٨.

وإنّ من الوفاء للوقف وأهله تسليط الضوء على الشخصيات التي أسهمت في إعلاء شأن الوقف وإدارته وإبراز أهميته، وفي هذا المقام سوف أسلط الضوء على شخصية الأستاذ توفيق الحوري الذي كان له إسهامٌ بارزٌ في العمل الوقفي في لبنان، وذلك من وجهتين:

١. **الوجهة الفكرية والعلمية:** التي تركّزت على إثبات ما للوقف من شخصيّة اعتبارية، وأنّه محصن لا يمكن الاعتداء عليه أو سلبه أو التدخل في شؤونه أو الغاؤه، ويستطيع الناظر (مجلس الإدارة) أن يقوم بعمله ونشاطه دون خوف أو تضيق، ويحقّ للقاضي الشرعي المراقبة والمساءلة ضمن الحدود والأحكام الشرعية.

واستطاع توفيق الحوري الذي ينحدر من عائلة عريقة لها إسهامات في السلطنة العثمانية، ويعرف الكثير عن بيروت ولبنان والأوقاف والانتداب الفرنسي، استطاع أن يكشف طمع وعدوان وتسلط فرنسا على الأوقاف ومحاولة بعثرتها وبيعها. ومن خلال نشاطه وحيويّته وثقافته أورد أمثلة عن أوقاف نادرة مبهرة لم يسمع بها من قبل.

٢. **الوجهة العملية:** لم يترك الحوري هذا الجانب، بل قام بأفعال وأعمال وقيّة تحرّزاً من أن يقع فيمن قال الله ﷻ لهم: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٣]؛ فقد قام بإنشاء عدد من الأوقاف، وشجع جمعيات وجامعات على إنشاء أوقاف، وبذل جهوداً كبيرة في إنجاح المؤسسات الوقفية وتنميتها وتطويرها.

وقد قسّمت البحث إلى تمهيد وفصلين:

ففي التمهيد بيان لسيرة الأستاذ توفيق الحوري. وأما الفصل الأوّل فقد تناولت فيه الإسهامات الفكرية والعلمية للأستاذ الحوري، وأثره في تسليط الضوء على الانتداب الفرنسي، وأهمية الحصانة القانونيّة للوقف، وأثر النظم الإداريّة الحديثة في استثمار الوقف. وإظهار أن من يضطلع بشؤون الوقف عليه الامتثال للرقابة والمحاسبة والمتابعة وتقديم التقارير والميزانيات. وأمّا الفصل الثاني فقد أظهر إحدى الوقفيات التي قام الأستاذ الحوري بإنشائها ومتابعتها، وهي جامعة الإمام الأوزاعي، وأبرزت فيه عدد الخريجين والنشاطات والمحاضرات والمواد التي تدرّس في السنوات المختلفة. وقدمتُ فيه نبذة عن مكتبة الجامعة وأهميتها.

تمهيد

توفيق الحوري (١٩٣٣ - ٢٠٢٣م):

هو الأستاذ توفيق راشد الحوري رَحِمَهُ اللهُ، من مواليد بيروت (عام ١٩٣٣م ولد قبل استقلال لبنان)، وقد تلقى دروسه الأولى في مدارس وثانويات جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت، وتابع دراسته في الجامعة الأمريكية في بيروت، فنال منها إجازة في الاقتصاد، ثم أكمل الماجستير في العلوم الاقتصادية والمالية في الجامعات البريطانية عام ١٩٥٥م.

وقام الأستاذ الحوري بتأسيس عدد من المشاريع الاقتصادية، كما عمل مع والده في التجارة العامة، وقد كان بارعاً في الحقل العام سواء أكان في إطار العمل الإسلامي، أم الوطني، أم الاجتماعي، أم الإنساني^(١).

إسهاماته في مجال الوقف والعمل الخيري:

ترأس مجلس أمناء وقف البر والإحسان منذ عام ٢٠٠٠م حتى عام ٢٠١٥م. ثم قام بتحويل جمعية البر والاحسان، مالكة جامعة بيروت العربية إلى وقف شرعي سني، وهي تعد كبرى الملكيات الوقفية في لبنان وأعظمها عملاً وأثراً.

وأنشأ وقف المركز الإسلامي للتربية، وأعلنه وفقاً إسلامياً عام ١٣٩٦هـ الموافق ١٩٧٦م^(٢) وترأس مجلس أمناء وقف المركز الإسلامي للتربية منذ تأسيسه حتى أواخر عام ٢٠٢٢م.

وهذا المركز الإسلامي للتربية هو الذي أنشأ كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية ثم كلية إدارة الأعمال الإسلامية، لتكون أنموذجاً لمجموعة جديدة من الكليات والجامعات الإسلامية التي اقتبست التجربة وحذت حذوها مثل: جامعة

(١) انظر: حلاق، حسان، موسوعة العائلات البيروتية، مجلد ١، دار النهضة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠١٠م، ص ٤٤٤ - ٤٤٥.

(٢) انظر: نص الوقفية، ص ٢٧.

طرابلس - وجامعة الجنان - وكلية الشريعة الإسلامية - وجامعة الدعوة الإسلامية - والجامعة اللبنانية الدولية. وكذلك إسهاماته في عدد من الوقفيات الأخرى^(١).

كما أسهم في إنشاء وقف إنماء البقاع؛ ليكون وقفًا خيريًا إسلاميًا، أملًا أن يكون هذا الوقف نواة أساسية لضم أوقاف المسلمين المستجدة بما ينفع أهل البقاع^(٢). كما أسهم الحوري في توجيه وإرشاد عدد من الطلاب لكتابة أبحاث في المجال الوقفي سواء في مرحلة ما قبل الماجستير أم من خلال رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه. نفع الله به عددًا لا يحصى من طلاب العلم في مشارق الأرض ومغاربها، وألوفًا مؤلفة في ميادين العلم وبالأخص الدراسات الإسلامية، مع توجه عصري مختلف سبق مشروع أسلمة المعرفة، إذ عمل على أسلمة المعرفة من خلال برامج كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية، وكلية إدارة الأعمال الإسلامية في الماجستير والدكتوراه خاصة^(٣).

وكان همه بناء المؤسسات وتطوير الطاقات وتنمية ثقافة الوقف، وطريقة الاستفادة من الطاقات المتفرقة والفردية لتحويلها إلى مؤسسة متكاملة، وتيار مؤثر في المجتمع^(٤). وللحوري عدد من المحاضرات والندوات والبحوث في مؤتمرات لبنانية وعربية وعالمية. كما نال التكريم من عدد من المؤسسات العلمية، ومنها: جامعة بيروت العربية، وجامعة الإسكندرية، وغيرهما. وفاته: توفي رَحِمَهُ اللهُ في ٢٨ يناير عام ٢٠٢٣ م عن عمر ناهز التسعين عامًا.

(١) يذكر الدكتور صلاح الدين ارقه دان: أن الحاج توفيق الحوري كان له الفضل فيما نراه اليوم من وقفيات، وفي مقدمتها وقف الهيئة الإسلامية للرعاية الذي نصحني بتسجيله وقفًا لخدمة المجتمع في عام ١٩٨٥ م. انظر: ارقه دان، صلاح، عندما يرحل الكبار بصمت، الحاج توفيق الحوري، جريدة صيدون يانيز. نت.
(٢) مجموعة مؤلفين، معجم تراجم إعلام الوقف، ج ٣، الامانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٠٢٤ م، ص ٩٥ - ٩٦.

(٣) انظر: ارقه دان، صلاح، عندما يرحل الكبار بصمت للحاج توفيق حوري، مرجع سابق.

(٤) قصير، قاسم، كيف تصنع من الضعف قوة: الحاج توفيق الحوري أنموذجًا.

الفصل الأول:

الإسهام العلمي والفكري في المجال الوقفي

الأوقاف الإسلامية في العهد العثماني تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

انقسمت الأوقاف الإسلامية في العهد العثماني إلى ثلاثة أنواع مختلفة، لكل نوع خصائصه ومميزاته التي يتسم بها وهي كالتالي:

- **الأوقاف المضبوطة:** هي الأوقاف من خلال السلاطين على أن تكون بعهدة إدارة الدولة أو الأوقاف التي ضبطت أموالها من قبل نظارة الأوقاف؛ لعدم وجود متولٍّ، وانقراض المشروطة لهم التولية أو التي اتضح من مصلحة الوقف الخيري ضبطها.
- **الأوقاف الملحقة:** وهي الأوقاف التي تدار بواسطة المتولي، إنما بإشراف نظارة الأوقاف، أو تدار مباشرة بواسطة نظارة الأوقاف ريثما يُعيَّن متول لها.
- **الأوقاف المستثناة (منها وقف المركز الإسلامي الذي قام بإنشاء جامعة الإمام الأوزاعي):** وهي الأوقاف التي استثنيت من الضبط والإلحاق وفق شروط الواقف الذي أناط التولية بأشخاص معينين، وتخضع هذه الأوقاف للقاضي الشرعي ومحاسبته^(١).

وقد ركّز الأستاذ (التعريف الأكثر استخداماً له هو: الحاج) توفيق الحوري في دراساته ومحاضراته على الوقف المستثنى باعتباره وقفاً مستقلاً يمكن التصرف في شؤونه واستثماره بعيداً عن القيود الإدارية والبيروقراطية، ويمتلك هذا النوع من الأوقاف مساحةً واسعة من الحرية في إنشائه وتحديد وجهته والمستفيدين منه.

وكان للأستاذ توفيق الحوري معلومات وأفكار واجتهادات إدارية وتوصيف وتحليل في مجال الوقف يمكن البناء عليه، وقد استفاد منه واستعان به من يعمل في هذا المجال.

(١) انظر: يكن، زهدي، الوقف في الشريعة والقانون، دار النهضة العربية، بيروت، ١٣٨٨هـ، د، ط، ص ١٩.

أولاً: الاستعمار

كان لخبرة الأستاذ الحوريّ أثر بالغ في التنبيه على أهداف الاستعمار الفرنسي في إضعاف الأوقاف، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

لقد أصدرت حكومة الانتداب الفرنسي بتاريخ ٢ آذار ١٩٢١م أي بعد أقل من مرور سبعة أشهر على إعلان دولة لبنان الكبير قراراً يحمل الرقم ٧٥٣ خاصاً بتنظيم أوقاف المسلمين وجمعياتهم الخيرية. ولم يصدر المفوض السامي أي قرار لتنظيم أوقاف وجمعيات غير المسلمين. لماذا؟

إنّ تجربة الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا المسلم علّمته بأن الأوقاف الخيرية الإسلامية بما تنتجه من موارد خاصة بالمسلمين مالية كانت أو نوعيّة تشكل تمويلاً للثورات المتعاقبة التي واجهت حكمه منذ استعمار الجزائر عام ١٨٣٠م. وخوفاً من أن تصبح الأوقاف الإسلامية في لبنان ممولاً للثروات ضد الانتداب استعجل المفوض السامي الفرنسي بإصدار القرار ذي الرقم ٣٥٣ الذي نص في المادة ٢١ منه على: أن لمراقب الأوقاف العام مع مهماته الوقفية مراقبة أعمال مديري الجمعيات الإسلامية مهما كانت غايتها، وأن يقوم بإلزامهم بتطبيق أعمالهم وفق صكوك المؤسسات، والاهتمام بالأحوال لتحول إيرادات الأوقاف والجمعيات الخيرية الإسلامية عن غايتها. وكذلك إجراء التدقيقات بنفسه أو بواسطة مندوب عنه لإدارة أعمال المديرين والمتولين على الأوقاف الإسلامية ومديري الجمعيات الخيرية.

وبناء على هذا القرار أتت الخطوة التالية المطلوبة من الانتداب، وهي تعيين مراقب الأوقاف العام الذي سيتولى تنفيذ السياسة الفرنسية بإشراف مستشار شؤون الأوقاف. ووقع الاختيار على الضابط الفرنسي «فيليب جيناردي» المستشار للشؤون العقارية؛ ليصبح في الوقت نفسه مستشاراً لشؤون الأوقاف. واستمر «جيناردي» في عمله منذ بدء الانتداب حتى سقوط حكم فيشي في لبنان. واستكمالاً للصورة أعلن الأخير إسلامه، وأصبح اسمه محمد عبدالله فيليب جيناردي، وتزوج من سيدة مسلمة. وجرى إشهار إسلامه في حفل مهيب استمر أسبوعاً، مدّت خلاله المآدب العامرة، وكان يوضع في كل كاسة شربة ليرة عثمانية ذهباً تكريماً للمشاركين في هذه المناسبة.

وحتى تصبح الصورة أكثر وضوحاً اتخذ «جيناردي» مترجماً خاصاً له اسمه «جميل ساسون»، وهو يهودي.

وهكذا حُوصِرَ الوقف، ومنع المسلمون من استخدام أموالهم الوقفية وعائداتها السنوية بتعيين ضابط فرنسي مستشاراً للشؤون الوقفية، وتعيين يهودي يداً يمينى له^(١).

ثانياً: ضوابط وخطوات إنشاء الوقف الخيري التي استعان بها كثير من الجهات والأفراد

نصّ قانون تنظيم المحاكم الشرعية في لبنان الصادر عام ١٩٦٢م على حصر النظر في إنشاء الوقف المستثنى وحفظه وعزل متوليه ضمن اختصاص المحاكم الشرعية، ولا يحق لأية محكمة أخرى أو جهة أخرى منازعة المحكمة الشرعية في اختصاصها.

وبناءً عليه لا تملك المديرية العامة للأوقاف، أو مجلس الأوقاف المحلي، أو المجلس الشرعي الأعلى، أو مفتي الجمهورية التدخل في إدارة الوقف الخيري (الوقف المستثنى) أو توجيه أمواله أو ممارسة الإشراف المعنوي عليه. ولكنّ أيّاً من هذه الجهات يملك الحق كما يملكه أيّ مسلم بالتقدم إلى القاضي الشرعي بشكوى حول سوء إدارة الوقف أو انحراف متولّيه، والأمر يعود للقاضي الشرعي للنظر في هذه الشكوى.

وهذه الدرجة من المساءلة، أي: مساءلة متولي الوقف الخيري أمام مجموع المسلمين، هي أعلى درجات المساءلة، ولا يخشاها من كان يعمل للخير، وإنّما يخافها من لا يريد الخير^(٢).

(١) حوري، توفيق، المؤسسات الوقفية من منظار حديث - قديم، محاضرة غير منشورة، ص ٢ و ٣. وهذه الحادثة رجع إليها عدد من الباحثين عند معالجة أثر الانتداب الفرنسي في إضعاف الأوقاف. انظر: الشوم، محمد قاسم، الوقف الإسلامي في لبنان (١٩٤٣ - ٢٠٠٠م): إدارته وطرق استثماره (محافظة البقاع أنموذجاً)، أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٣م، إشراف حسان حلاق، ص ٢٢. وانظر: منصور، سليم، دور الوقف في التنمية في المجتمع الإسلامي المعاصر (محافظة جنوب لبنان أنموذجاً)، أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية، بيروت، ٢٠٠٤م، إشراف حسان حلاق، ص ٣٠.

(٢) وقف المركز الإسلامي للتربية، الوقف الخيري الإسلامي، د. ن.، بيروت، ص ٨٧.

وبناءً على ما سبق تكون المحكمة الشرعية السنية المرجع الصالح للموافقة على إنشاء الوقف أو عدم الموافقة عليه بعد أن تدرس سمعة وقدرة مقدّم طلب إنشاء الوقف الخيري (سواء أكان شخصاً منفرداً أم مجموعة أشخاص)، وكذلك الهدف من إنشاء الوقف؛ فإذا رفض القاضي الشرعي إصدار قرار إنشاء الوقف يحقّ لمقدّم الطلب أو مقدّمي الطلب التقدم إلى المحكمة الشرعية العليا لاستئناف قرار القاضي؛ ليكون قرار المحكمة العليا نهائياً.

١. شروط الواقف: صاغ الأستاذ الحوري الشروط بلغةٍ عصريةٍ يمكن فهمها واستخدامها:

من الأمور المهمة عند تحرير طلب إنشاء وقف أن تكون شروط الواقف واضحة؛ ذلك لأنّ شرط الواقف في منزلة نص الشارع، لهذا لا بدّ من الإسهاب في ذكر شروط الوقف بحيث تبين ما يلي:

أ- الاسم الذي سيعرّف به الوقف؛ وذلك لتمكين الواقف من اتخاذ الصّفة الذاتية والاعتبارية بعد إعلانه.

ب- العقارات والأموال المنقولة والحقوق والتراخيص وباقي الملكيات التي ستوقف إذا وجدت مع ذكرها بالتفصيل؛ وذلك لتسهيل المعاملات العقارية والمصرفية فيما بعد.

٢. أهداف الوقف والغاية من إنشائه:

أ- متولّي الوقف (أو تشكيل مجلس إدارته أو مجلس أمنائه) وطريقة تجديد أو استمرار التولي.

ب- الصلاحيات الإدارية للمتولي، ومدى شمولها للتصرف بيعاً وشراءً أو استبدالاً للعقارات الموقوفة والتصرف بالأموال المنقولة.

ج- صلاحية وضع الأنظمة واللوائح الداخلية للوقف وما ينشأ عنه من مؤسسات تابعة.

د- الجهة التي يعود إليها الإشراف على الوقف في حالة انحلال المجلس المتولّي أو تخليه الطوعي عن التولية.

هـ- اسم صفة الشخص المفوض بتسجيل الوقف والتوقيع على الأوراق العائدة لإنشاء الوقف^(١).

٣. قرار القاضي: ركّز الأستاذ الحوري في محاضراته على أهمية القاضي ورسالته وفعاليته:

- القاضي الشرعي عملاً بأحكام المادة ذات الرقم ١٧ الفقرة ١٨ من قانون المحاكم الشرعية الصادر عام ١٩٦٢م هي الجهة المولجة^(٢) (بتنظيم وتسجيل صك الوصية والوقف على أصولهما)؛ لذلك لا يملك القاضي حقّ رفض الموافقة على طلب إنشاء وقف خيري، إلّا في حدود تفسير أصولهما. والأصول للوقف تعني الأهلية الشرعية للتصرف لدى الواقف، وانطباق الهدف من إنشاء الوقف مع أغراض الإسلام، وعدم وجود مانع شرعي يمنع إنشاء الوقف^(٣).

فالأمور التي تجيز للقاضي رفض الموافقة على طلب إنشاء وقف خيري هي أمور محدّدة المعالم، بحيث تترك للقاضي حقّ الرفض غير المعلّل للطلب، وإن كانت تتيح للقاضي وضع ضوابط واجتهادات حول أصول انشاء وضبط حجة الوقف.

٤. إلزامية الهدف:

فور صدور الحجة الشرعية بإنشاء الوقف طبقاً للهدف المذكور في استدعاء طلب إنشاء الوقف الخيري، وعملاً بقاعدة: «نصّ الواقف كنصّ الشارع» أصبح المتولي ملزماً بالعمل لتحقيق الهدف من إنشاء الوقف.

وإذا كان لأحد من اعتراض بالطريق الطبيعي للاعتراض هو التقدم بدعوى إبطال لدى القاضي الشرعي بدعوى أصلية عملاً بالمادة ذات الرقم ٢٩٨ من قانون المحاكم الشرعية.

(١) وقف المركز الإسلامي للتربية، الوقف الخيري الإسلامي، دن، بيروت ص ١٢ - ١٣.

(٢) المولجة: تعني الموكلة أي الجهة التي استلمت الأمر. ولج إليه الأمر: سلمه إليه.

(٣) انظر: حوري، توفيق، تطورات حديثة في إنشاء وإدارة الأوقاف الإسلامية في لبنان (١٤٠٠ - ١٤٢٥هـ)، محاضرة غير منشورة، ص ٨ - ٩.

فإذا كان الهدف من إنشاء الوقف يشكّل إضراراً بحقوق جهات أخرى كان من الطبيعي أن يطعن بدعوى إبطال كما سلف؛ لأننا بصدد قرار رجائي قضى بقيد حجة الوقف^(١).

ثالثاً: إدارة الوقف:

قدم الأستاذ الحوري أفكاراً وآليات لنجاح الوقف وحسن إدارته تساعد على نجاح المؤسسة الوقفية الخيرية، أهمّها:

١. أنظمة المؤسسات التابعة:

على متولي الوقف وضع النظام الداخلي للوقف فيما لو كان المتولي مجموعة من الأشخاص، أما إذا كان فرداً فلا حاجة للنظام. ولكن إدارة الوقف بتعاطيها العمل في الميدان الإسلامي، تجد نفسها مضطرة ضبطاً للأمور إلى وضع أنظمة فرعية وخاصة بكل نشاط تمارسه؛ فمثلاً إذا كان الوقف يقوم بتوزيع مساعدات غذائية على العائلات المحتاجة، فمن الأفضل منعاً للقليل والقال وضع لوائح بالعائلات المحتاجة ووضع نظام داخلي يحدّد طريقة إدراج اسم عائلة في اللائحة وطريقة شطبه من اللائحة مستقبلاً. وإذا كان الوقف يدير مدرسة فإنه بحاجة لوضع نظام داخلي واضح للطلاب والمدرّسين والإداريين.

لذلك حرصاً على نجاح المؤسسات الإسلامية الوقفية يرى الأستاذ الحوري ضرورة وضع أنظمة للمؤسسات التابعة للوقف، وكذلك لأنواع النشاطات التي يمارسها الوقف، وهذه الأنظمة تتطور. ولا شك في تطور العمل الوقفي وحجمه، لهذا من الضروري عند التقدم بطلب إعلان وقف أمام المحكمة الشرعية الانتباه إلى المستجدات المستقبلية في نشاط الوقف حتى لا تصبح الحجة الصادرة عن المحكمة الشرعية مكبّلة للعمل ومعيقة له نتيجة وضع نصوص جامدة غير مرنة^(٢).

(١) المرجع نفسه. ص ٣ - ٤.

(٢) انظر: وقف المركز الإسلامي، الوقف الخيري الإسلامي، د.ن، ص ٢٠ - ٢١.

٢. ممارسة الصلاحيات الإدارية والمالية:

قدّم الأستاذ الحوريّ من خلال خبرته العميقة في العمل الإداري والخيري مبادئ وأساليب مهمّة وسياسات لتوزيع الصلاحيات الإداريّة والمالية: فليس مهمًّا إعلان الوقف فقط، بل المهم ممارسة إدارة الوقف عبر توليها لمسؤولياتها ليحقّق الوقف الأهداف من إنشائه، ولتحقيق هذه الأهداف لا بد أن يكون مع جهاز المتطوعين لإدارة الوقف جهاز من العاملين المتفرّغين لقاء أجر يتناسب مع عملهم ومع مستوى الأجور في المؤسسات المماثلة. آخذة إدارة الوقف في الاعتبار إمكانياتها المادية المتاحة حتّى لا تقدم على تشغيل أناس ثمّ تظلمهم في أجورهم وما يلحقها من تعويضات. ووجود جهاز تنفيذي مأجور يسمح لمتولّي الوقف بمراقبة هذا الجهاز عن إنتاجيته وانضباطه، بينما من الصعب محاسبة الجهاز التطوعي.

ولمّا كان العمل الإسلاميّ يتطلب المثابرة سنواتٍ طويلة، فلا يمكن للجهاز التطوعي أن يقوم منفردًا بتأمين الاستمرارية، ولكن بتأمين الجهاز الإداري المتفرّغ المأجور بإمكانه تأمين الاستمرارية بطبيعة وظيفته.

٣. التقارير السنوية:

من القضايا المهمّة التي عالجها الحوريّ هي الشفافية والوضوح؛ فمن علامات الضبط الإداري لآية مؤسسة سواء أكانت خيرية أم تجارية أن تعدّ تقريرًا سنويًّا إداريًّا وماليًّا تبين فيه ما قامت به من أعمال وما حقّقته من نتائج وما لاقت من صعوبات، كما تذكر نقاط النجاح ونقاط الفشل، والتعثر في المشاريع التي نفّذتها أو المشاريع التي ترعاها.

ولمّا كانت مؤسسات الأوقاف الخيرية خاضعة للمراقبة أمام عامّة المسلمين كان من الواجب على متولي هذه الأوقاف إعداد تقاريرهم السنوية إبراءً لذمتهم أمام الله ثمّ أمام المسلمين، وكذلك ليتمكّنوا المسلمين عامة من الحكم على أعمالهم وعلى صلاحيتهم للاستمرار متولين لهذه الأوقاف الخيرية.

ومن الأفضل أن تتضمّن التقارير الإدارية المالية:

- الحساب التقدي.

- حساب التبرعات العينية.
- حساب يقدّر فيه قيمة الجهد والعمل التطوعي.
- تقرير عن النشاط خلال عام.

وليس المطلوب نشر هذه التقارير بأيدي عامة الناس، وإن كان هذا هو الأفضل، بل المطلوب هو أن تكون هذه التقارير جاهزة ليطلع عليها القاضي الشرعي، ولتقدم إليه حال تقدّم أحد المسلمين بشكوى يتّهم فيها متولّي وقف ما بالتقصير أو التهاون أو سوء الإدارة.

فالنشر العلني أو المختصر أو المحدود، للتقارير أو إعداد التقارير السنوية وحفظها في ملفات الوقف، يعطي متولي الوقف مجالاً لتقويم النشاط الذي تمارسه إدارة الوقف، كما يعطيه فرصة لمحاسبة الذات قبل المحاسبة العلنية^(١).

رابعاً: الفرق بين الجمعية والوقف:

تمتّع توفيق الحوريّ برؤية بعيدة المنال، وكان مرجعاً لكثير من المؤسسات والمنظمات التي كانت تستشيرُه؛ ليقدم لها النصّح والإرشاد والتوجيه، وقد تحوّل بعضها إلى وقف. أمّا رؤيته فيمكن إيضاحها من خلال ما يلي:

فهم الفرق بين جمعية مؤسسة استناداً إلى علم وخبر صادر عن وزارة الداخلية ووقف خيرى منشأ بقرار من المحكمة الشرعية التابعة لرئاسة مجلس الوزراء، من الأفضل البدء بقرار الترخيص والإنشاء؛ فالمؤسسة الإسلامية التي حصلت على الإذن بإنشائها من قبل وزارة الداخلية بإعطائها ما يُعرَفُ بالعلم والخبر تُعرَفُ باسم جمعية، تصبح خاضعة لسلطة وزارة الداخلية، وما يصدر بعد إنشائها من قوانين ومراسيم وقرارات وأنظمة تحدّد طبيعة ونطاق عمل الجمعية. كما تملك وزارة الداخلية حق حلّ الجمعية ومصادرة أموالها وأملاكها. لكن مجلس إدارة الجمعية بإمكانه الاعتراض على

(١) حوري، توفيق، الوقف الخيري الإسلامي في لبنان (تجربة لبنان الوقفية)، الأسبوع الأهلي الكويتي (٣٠-٩-١٩٩٨م/٣-١٠-١٩٩٨م)، ص ٥-٦.

قرار وزارة الداخلية بالحلّ أو المصادرة أمام مجلس شورى الدولة، دون أن يوقف هذا الاعتراض قرار الحل أو المصادرة^(١).

أمّا المؤسسة الوقفية الخيرية التي جرى قيدها لدى المحاكم الشرعية؛ وذلك باستصدار قرار (حكم شرعي)، فتُعرفُ باسم وقف خيري، وبذلك يصبح الوقف الخيري جزءاً من أوقاف المسلمين، ويتمتع بكامل الحصانات والإعفاءات التي تملكها الأوقاف، علماً بأنّه في الوقت نفسه غير خاضع لسلطة المديرية العامة للأوقاف الإسلامية أو لسلطة الإفتاء، أن كان من الأوقاف المستثناة أي التي لم تجعل التولية لها فيها. ويكون متولي الوقف (سواء أكان شخصاً أم مجلس إدارة أم مجلس أمناء) خاضعاً للمساءلة أمام القاضي الشرعي، ولا يملك القاضي الشرعي حلّ أو مصادرة الوقف أو تغيير الهدف من إنشائه، ولكنه يملك الحكم بعزل المتولي في حال ثبوت الانحراف عليه، وتعيين متولٍّ جديد حسب نظام الوقف المسجل في المحكمة الشرعية من قبل الوقف، وإذا كان الوقف بمقتضى وصيّة فيكتفي بقيد الوصية لدى المحكمة الشرعية^(٢). لذلك كانت النصيحة التي أبداها الأستاذ الحوريّ إلى عدد من المؤسّسات والجمعيات بالتحوّل إلى الوقف للحفاظ على أموالهم وعقاراتهم وممتلكاتهم واستقرار أعمالهم ونشاطهم.

خامساً: أوقاف حضارية:

دائماً ما كان يرغب الأستاذ الحوريّ في إبراز الجوانب المشرقة للوقف وما قدمه من خدمات لأغراض مختلفة: كالمساجد، والمعاهد، والمؤسّسات الخيرية المختلفة، وكان منها للمرضى والمعاقين، ولم يقف المفهوم عند الإنسان فقط، بل تعدّاه إلى إيصال الخير إلى الحيوان والنبات والجماد.

ونورد أمثلة على ذلك من بيروت:

أ- وقف خيرى لغرض إنساني: كان في المنطقة التي بنيت عليها بناية الكابيتول في ساحة رياض الصلح، دكان يوزع الخبز، فيقدم الخبز لمن يحتاجه، فيأخذ حاجته من الخبز، وينصرف دون سؤال أو إذلال.

(١) وقف المركز الإسلامي، الوقف الخيري الإسلامي، د.ن، ص ٧.

(٢) حوري، توفيق، الوقف الخيري الإسلامي في لبنان (تجربة لبنان الوقفية)، مرجع سابق، ص ٢.

ب- وقف خيرى لغرض انساني آخر: عُرِفَ هذا الوقف في بعض الروايات باسم وقف الفاخورة، وفي روايات أخرى باسم وقف الكاسورة. وكان هذا الوقف دكاناً قرب دكان توزيع الخبز، وهو خاص بتوزيع الأواني الفخارية. وكانت مهمة القيم عليه إعطاء الصبي والبنت والفقير وعاءً فخارياً سليماً مقابل الوعاء الذي انكسر معه. والحكمة من ذلك أن الصبي مثلاً إذا أرسله معلّمه لملء إبريق الفخار، ولسبب من الأسباب انكسر معه الإبريق، فبدلاً من تعريض الصبي للتوبيخ، وربما للضرب والإهانة بإمكانه أخذ الإبريق المكسور إلى وقف الكاسورة، والحصول على إبريق جديد.

ج- وقف المحافظة على الجماد لخير الإنسان: وهو وقف سكة حديد الحجاز الكائن في ساحة البرج، وهو أكبر عقار منفرد. والهدف منه هو تأمين أموال سنوية للإنفاق على سكة حديد الحجاز الممتدة من دمشق إلى المدينة المنورة وتسهيلاً لطريق الحج^(١).

سادساً: مشكلات التجارب الوقفية في لبنان:

نظراً إلى نشاط الحاج توفيق الحوري في الميدان الوقفي وتواصله مع العاملين والقوانين قام بتحديد عدد من المشكلات التي تعاني منها التجربة الوقفية، ومنها:

١. عدم ضبط القيود الوقفية بين المحاكم الشرعية والمديرية العامة للأوقاف: ينص قانون المحاكم الشرعية الصادر عام ١٩٦٢م في المادة ذات الرقم ١٣٢ أن تقتني المحاكم فيما تقتنيه من سجلات على:

- البند ٢: سجل الأساس للحجج وسائر الوثائق الشرعية.

- البند ٥: سجل للحجج الشرعية التي لا تحوي أحكاماً.

دون أية إشارة إلى إنشاء سجل مستقل للصكوك الوقفية، مما يترتب عليه أن تتيه الصكوك الوقفية بين الحجج الشرعية المختلفة.

(١) حوري، توفيق، المؤسسات الوقفية من منظار حديث - قديم، محاضرة غير منشورة، ص ٥ - ٦.

لذلك تسهياً لربط القيود بين المحاكم الشرعية والمديرية العامة للأوقاف الإسلامية، نرى فصل صكوك الأوقاف عن باقي الحجج الشرعية في سجل مستقل متسلسل، وتخصيص دفتر خاص لقيد الوقفيات، وتبليغ المديرية العامة للأوقاف الإسلامية بهذه الحجج؛ كي تقوم المديرية العامة للأوقاف الإسلامية بإنشاء سجلات مساعدة، تبقى بواسطتها على اطلاع دائم على تطور الملكية الوقفية العقارية الإسلامية، وكذلك على الملكيات الإسلامية الأخرى من حقوق وتراخيص؛ إذ إن المديرية العامة للأوقاف الإسلامية تمثل ما يماثل القطاع العام في المنطق الاقتصادي، بينما تمثل الأوقاف الخيرية القطاع الخاص في المنطق الاقتصادي نفسه^(١).

٢. كل قطاع من قطاعات المجتمع له تنظيم يجمع شمله ويساعد على تبادل التجارب بين أجزائه، فجدد مثلاً اتحادات عمالية ونقابات مهنية وغرف تجارة.. فلماذا لا يكون هناك تنسيق بين المؤسسات الوقفية الخيرية؟

إننا نرى أن هذا التنسيق ضروري لمسيرة العمل الإسلامي إذ يساعد كل وقف على تحقيق الهدف من إنشائه من خلال استفادته من تجارب الأوقاف الخيرية التي سبقته سواء أكانت في ميدان التنظيم أم الإدارة أم الخبرات المكتسبة.

٣. عدم التمييز بين الوقف والجمعية لدى بعض مجالس أمناء الأوقاف الخيرية: لا يزال كثير من مجالس أمناء الأوقاف يتصرفون على أساس إداري خاطئ؛ إذ يفكرون بعقلية الجمعية المقفلة على نفسها بدلاً من وعي مسؤوليتهم تجاه القاضي الشرعي، والمحاسبة الإسلامية العامة التي تتمثل بسلطة القاضي الشرعي.

٤. الاعتماد على التبرعات بدلاً من توليد المداخل: لا يزال كثير من المؤسسات الوقفية يعتمد على التمويل الخارجي مع وجود أخطار كثيرة للتمويل الخارجي خصوصاً عند حصول صراع بين الدول الممولة، دون أن تحاول المؤسسة الوقفية توليد مداخل لها من الداخل عبر مؤسسات تابعة منتجة.

(١) حوري، توفيق، الوقف الخيري الإسلامي في لبنان (تجربة لبنان الوقفية)، الأسبوع الأهلي الكويتي (٣٠-٩-١٩٩٨م/٣-١٠-١٩٩٨م)، ص ٦.

أما بعض المؤسسات الوقفية الكبرى فإنها تعتمد سياسات مالية خاصة بها تساعد على النمو والتوسع والاستمرار، مع أنها لا ترفض المساعدات غير المشروطة. وأهم مثال على ذلك عندما قام وقف البر والإحسان المالك لجامعة بيروت العربية بشراء أرض لإنشاء جامعة جديدة عليها تبلغ مساحتها مليوناً وثلاثمائة ألف متر مربع، بمبلغ ثلاثة عشر مليوناً من الدولارات دون الحاجة إلى مساعدات خارجية أو قروض تمويلية.

٥. **عدم الوضوح في التعاون بين الأوقاف العامة والأوقاف الخيرية:** تعاني الأوقاف الخيرية من عدم الرغبة في التعاون معها من قبل الأوقاف العامة إذ يرى بعض العاملين في الأوقاف العامة نشاط الأوقاف الخيرية منافساً لها حيث تظهر الجدية في العمل لدى الأوقاف الخيرية بينما تظهر الرتابة في الأوقاف العامة، ممّا انعكس على شعور عامة الناس بأن إدارة الوقف الخيري هي موضع ثقة بينما إدارة الوقف العام ليست موضع ثقة. وهذه النظرة تحتاج إلى علاج قبل أن تتحوّل إلى مشكلة مستعصية^(١).

سابعاً: انحلال الوقف الخيري:

لم يهمل الأستاذ توفيق الحوريّ إمكان حصول مشكلات ومفاجئات تؤدي إلى انحلال الوقف، فقدّم رؤيته في هذا المجال، وهو ما سمّاه بـ«التخلي الرضائي ونتائجه»: إذا رغب متولي وقف خيري (شخص أو مجلس أمناء أو مجلس إدارة) التخلي عن مسؤولياته لظروف خاصة به، فلا يمكن إكراهه على الاستمرار في ولايته؛ لأنّ الولاية في الأصل عمل من أعمال شؤون المسلمين لا يمكن إكراه أحد على توليها.

وفي حال التخلي الرضائي لا بد من مراجعة صك الوقف لمعرفة من سيتولى أمور الوقف، وكيف يُعيّن متولّ جديد، أو أن هنالك حالة شغور دائم في منصب المتولي، وبذلك تؤوّل الولاية إلى المديرية العامة للأوقاف الإسلامية.

(١) حوري، توفيق، الوقف الخيري الإسلامي في لبنان، ص ٧.

مهام المديرية العامة للأوقاف:

في حال أصبحت المديرية العامة للأوقاف سواء بحكم المحكمة الشرعية العليا أم بسبب الشغور الدائم لمنصب المتولي، قائمة بأعمال متولي الوقف الخيري، فإن هذه الولاية لا تجيز لها إلغاء طبيعة الوقف وتغيير الهدف من إنشائه. بل كل ما تعني هذه الولاية هي أن المديرية العامة للأوقاف الإسلامية أصبحت هي المتولي على الوقف الخيري المنشأ، وتحمل مسؤولية إدارته أسوة بالأوقاف العامة، ويعامل هذا الوقف معاملة الوقف الملحق وإن لم يكن ملحقاً بطبيعته، وتكون له سجلاته وقيوده المالية المستقلة لأن له شخصية اعتبارية قائمة ومستمرة بغض النظر عن اسم وطبيعة المتولي^(١).

الفصل الثاني:

إسهاماته في المجال العملي

قام الأستاذ توفيق الحوري بإنشاء المركز الإسلامي للتربية، الذي أصبح وقفاً خيرياً عام المنفعة بموجب نظامه الأساس المودع لدى المحكمة الشرعية وذلك بتاريخ ٩ ذي القعدة ١٣٩٩ هـ الموافق ٢٩ ايلول ١٩٧٩ م تحت رقم ١٥٢١ بكامل مؤسساته^(٢).

والمركز الإسلامي للتربية هو أول مؤسسة وقفية خيرية عامة المنفعة ينشئها المسلمون في لبنان منذ سقوط الخلافة الإسلامية^(٣) ومن خلاله أنشئ عدد من المؤسسات: كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية، وكلية إدارة الأعمال الإسلامية.

والهدف الذي يسعى لتحقيقه هو تمكّن المؤسسات من الحصول على الاكتفاء الذاتي؛ فالدعم من خلال الأوقاف لا يجوز أن يكون دعماً غير هادف، بل الدعم يجب أن يتخذ شكلاً يدفع مختلف المؤسسات القديمة والمستحدثة لتصبح قادرة على تمويل مشاريعها من خلال الأوقاف، أي: لا بد لهذه المؤسسات من أن تبلغ مرحلة البلوغ

(١) حوري، توفيق، تطورات حديثة في إنشاء وإدارة الأوقاف الخيرية الإسلامية في لبنان (١٤٠٠ - ١٤٢٥ هـ)، محاضرة غير منشورة، ص ١٠.

(٢) انظر: وقف المركز الإسلامي للتربية (الأنظمة والمؤسسات التابعة)، غير منشور، ص ٨ - ١١.

(٣) حوري، توفيق، المؤسسات الوقفية. من منظار حديث - قديم، محاضرة غير منشورة، ص ٨.

والنضوج بحيث تصبح مؤسسات فاعلة في مجتمعتها، وليس مؤسسات عالة على مجتمعتها في لبنان وخارج لبنان^(١) فضلاً عن معالجة المشكلة أو التسويغ الذي يذكر بشكل متكرر: عدم توفر الإمكانيات وانتظار الدعم الخارجي.

وسأسلط الضوء في هذا الفصل على واحدة من المؤسسات الوقفية المهمة التي تعدّ أنموذجاً عن الأعمال الوقفية التي أسسها الأستاذ توفيق الحوري، وهي:

كلية الإمام الأوزاعي:

تأسست كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية عام ١٩٧٩م، وقد سميت باسم الإمام الأوزاعي (٨٨ - ١٥٧ هـ / ٧٠٧ - ٧٤٧ م) لمكانته العلمية والدينية والفقهية والإنسانية عند أهل بلاد الشام عامة، وفي لبنان خاصة؛ لأنه ولد في بعلبك، ونشأ في الكرك، وأقام في بيروت مدة خمس وعشرين سنة حتى وفاته، ودفن في حنتوس وهي ضاحية بيروت المعروفة حالياً باسم منطقة الأوزاعي.

وكلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية كلية غير نمطية، تعنى بالإسلام وتطبيقاته في مختلف نواحي الحياة، ولهذا تقوم الكلية بتدريس الإسلام وما يتصل به من عقيدة، وفقه، وقانون، وشريعة، وتنظيم، وتاريخ، وآثار، وسياسة، وعلاقات دولية، واجتماع، وتربية، وأنثروبولوجيا، واقتصاد، وإدارة، وسياسة، وفلسفة، وحضارة، واجتماع، وانتشار جغرافي، ودعوة، وتكوين دعاة، وتنوع لغوي، وتنوع أجناس، وعمارة، وفن وأخلاق، ومعاملات، وتاريخ علوم، وانتقال المعارف والحضارات، وتطبيق علوم، ودراسات مقارنة وغيرها من التخصصات المرتبطة بالإسلام.

وتتميّز كلية الإمام الأوزاعي عن باقي كليات الشريعة والدراسات الإسلامية في البلاد العربية بأنها تضم عدداً من المراكز والوحدات المتخصصة لا ترتبط بالتدريس، ولكنها ترفد المعرفة بشكل عام. وهذه المؤسسات هي:

(١) حوري، توفيق، أوضاع المسلمين في لبنان، محاضرة غير منشورة، ص ٣.

١. مركز التوثيق البليوغرافي عن الإسلام والعالم الإسلامي: في ظل نقص المعلومات عن العالم الإسلامي أرضاً وبشرًا وما يتصل بها في مختلف مجالات الحياة. ويقوم المركز بتجميع المعلومات وفهرستها دولاً ومناطق، أو عن طريق المراسلات مع المراكز والمؤسسات الرسمية والأهلية في مختلف البلاد، أو بالتعاون مع مؤسسات قائمة لتبادل البليوجرافيات أو الإسهام بإخراج مطبوعات في هذا المجال تشمل جانباً من جوانب المعلومات المطلوبة عن الإسلام والعالم الإسلامي، وقد باشر المركز أعماله عام ١٩٨٣م، ويسهم في إصدار الكشف الإسلامي الذي صدر العدد الأول منه في شهر محرم ١٤١٠هـ الموافق لأيلول سبتمبر ١٩٨٩م وهو مجلة بليوغرافية.

٢. المؤسسة الإسلامية للرقابة على الأغذية: باشرت هذه المؤسسة أعمالها عام ١٩٧٩م، وهي خطوة لمساعدة المسلمين على التخلص من التخطئ الذي يعترهم بشأن سلامة الطعام والشراب من المحرمات، وقد أنشئت هذه المؤسسة لتقوم بمهمة التحقق من السلامة الشرعية المعروضة في الأسواق بالتعاون مع المنتجين والمصدرين والمستوردين والمستهلكين. وقد أقامت هذه المؤسسة شبكة علاقات واتصالات مع أكثر من أربعمئة غرفة تجارة وصناعة في مختلف أرجاء العالم بغية التعاون على إظهار الحلال وكشف الحرام وتلبية احتياجات المسلمين.

٣. مركز توثيق المعلومات عن المصارف العالمية.

٤. مركز توثيق المعلومات عن مدن العالم الرئيسية.

٥. مركز بحوث ما بعد الدكتوراه.

ولكل من هذه المراكز والمؤسسات والوحدات إطار عمل محدّد تعمل في مجاله بالتعاون مع المئات من المؤسسات المحلية والأجنبية والدولية^(١).

٦. ومن المراكز المهمة مكتبة جامعة الإمام الأوزاعي التي تعد من أفضل المكتبات في لبنان، وهي تتميز بما يلي:

(١) انظر: نشرة تعريفية بالمركز الإسلامي للتربية ص ٢ - ٣.

- تضم حوالي مئتي ألف كتاب (٢٠٠,٠٠٠) تتوزع على اللغات: العربية والفرنسية والإنجليزية وبلغات العالم الإسلامي ولغات أوروبية متفرقة.
 - تسعة عشر ألف (١٩,٠٠٠) دورية عربية وأجنبية.
 - قسم خاص لتقرير المعارف العالمية - ١٥٠ معرفاً عالمياً).
 - محفوظات عن بلدان ومدن العالم الإسلامي.
 - أرشيف الجمعيات والمؤسسات ودور النشر.
 - دلائل بليوغرافية وفهارس للمخطوطات العربية والإسلامية.
 - خرائط جغرافية، وسياسية، واقتصادية، لدول العالم الإسلامي ومناطقه.
 - ٢٠٠٠ شريط سمعي وبصري أو قرص مدمج.
- وبذلك تحولت المكتبة إلى واحدة من المكتبات الأساسية التي يقصدها الباحثون وطلاب الجامعات والمدارس^(١).

أما عن إحصائية المتخرجين في الكلية فموجزها كالتالي:

- تخرج في الكلية حتى نهاية عام ٢٠٢٣ م في مرحلة الليسانس: ٣٥٢٨.
- عدد المتخرجين في مرحلة الماجستير حتى عام ٢٠٢٣ م: ٥٩٠.
- عدد المتخرجين في مرحلة الدكتوراه حتى عام ٢٠٢٣ م: ٢٩٤^(٢).

أما الميادين التي تناولتها لها رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه فقد توزعت على مختلف فروع المعرفة: الفقه، والقانون، والقانون المقارن، وأصول الفقه، والعقيدة، والدراسات القرآنية، والسنة النبوية، والدعوة، والتراجم، والشخصيات، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والدراسات السياسية، والتربية، والتاريخ، والإعلام، والعمارة، والاقتصاد، والتنمية، والمالية، والمحاسبة.

(١) انظر: نشرة تعريفية بالمركز الإسلامي للتربية، ص ٣ - ٤.

(٢) مقابلة مع رئيسة قسم الدراسات العليا الدكتورة نعمات الدرة في مبنى كلية الإمام الأوزاعي في بيروت بتاريخ ٤ - ٩ - ٢٠٢٤ م.

نظام التدريس في الكلية: يختلف نظام التدريس من مرحلة جامعية إلى أخرى، ففي المرحلة الأولى (الليسانس) تتوزع الدراسة على أربع سنوات. أمّا في مرحلة الدراسات العليا (الماجستير - الدكتوراه) فإنّ على الطالب أن يجتاز ثلاث مراحل مختلفة؛ ففي المرحلة الأولى عليه أن يجتاز بنجاح مواد استكمالية على مستوى الليسانس يحدّد عددها وطبيعتها حسب دراسته الجامعية السابقة (أي حسب الدراسة الجامعية الأولى التي أتمها)، والمرحلة الثانية هي إعداد أبحاث في ميادين علمية مختلفة لتكوين شخصية الطالب العلمية، أما المرحلة الثالثة فهي إعداد الرسالة أو الأطروحة، ولا تزيد مدة هذه المرحلة الأخيرة عن سنتين.

إسهامات الجامعة ومجالاتها:

تسعى كلية الإمام الأوزاعيّ من خلال مناهجها المقررة وبحوث طلابها والرسائل والأطروحات التي يقدمونها إلى تنفيذ المهمات المحددة الواردة في نظام المؤسسة الأم (وقف المركز الإسلاميّ للتربية) بغية المساعدة على تطور المسلمين في لبنان والعالم من خلال التوجه نحو الجانب التربوي والجانب الاجتماعي من حياة المسلمين، والكشف عن احتياجات هذين الجانبين، والعمل على تلبيتها في أقصر زمن وأقل كلفة، مع توجيه البحوث والدراسات لإزالة الفروق بين المسلمين في المجتمع الواحد. وتضم الكلية طلاباً من مختلف المذاهب الإسلاميّة والمدارس التي تنتمي إليها هذه المذاهب. ولما كانت الكلية مؤسسة للتعليم العالي فإنها تفتح أبوابها لكل الطلاب الذين يستوفون شروط القبول في الجامعات بغض النظر عن الانتماء الديني لديهم، وسواء أكانوا من المسلمين أم من غيرهم وقد اختاروا أن يدرسوا المناهج المقررة في الكلية^(١).

وكثيراً ما عالجت رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه مشكلات عملية يعاني منها العالم الإسلاميّ أو سلّطت الضوء على مواضيع كانت مجهولة؛ وذلك أن منهج الكلية يرفض دراسة المخطوطات أو الكتب أو الدراسات التي تُعنى بتفصيل أو مراجعة

(١) انظر: نشرة تعريفية بكلية الإمام الأوزاعيّ للدراسات الإسلاميّة تصدرها إدارة الكلية، وتتضمن معلومات عن مراحل الدراسة والمقررات.

كتاب أو مرجع. واستعانت الجامعة بالمتخصصين من لبنان وخارجه للإشراف ومناقشة الرسائل والأطروحات ومنهم: محمد الزحيلي، ووهبة الزحيلي، وأحمد الحجي الكردي، ومحمد رواس قلعجي، ونور الدين العتر، وعبد الرأجي، ومصطفى البغا، وعمر تدمري، ومحمد منير سعد الدين، ومروان قباني، وعلي دحروج، ومحمد عجاج الخطيب، وسارة منيمنة، وطلال عتريسي، ونايف معروف، وحسان حلاق، وبسام عبد الحميد، وهلال درويش، وسمير الشاعر، وحسن الرفاعي...^(١).

والكلية مؤسسة تعليم عال تابعة لوقف المركز الإسلامي للتربية الذي أنشئ عام ١٩٧٦م ولذا صار الوقف يشرف على سياستها المالية، ويقرر الرسوم الدراسية سنوياً، والمبالغ التي يدفعها الطلبة تشكل جزءاً يسيراً من الميزانية السنوية، بينما صندوق الوقف يتولى دفع المصاريف النقدية المطلوبة. إلا أن القسم الأكبر من موازنة الكلية يأتي من (زكاة العلم) حيث يقوم بالتدريس في الكلية والإشراف على البحوث والأطروحات أساتذة جامعيون كبار متطوعون كل في ميدان تخصصه، زكاة عن علمه^(٢).

إنجازات كلية الإمام الأوزاعي

الجامعة عضو في الاتحادات الدولية:

- رابطة الجامعات الإسلامية، وأمانتها العامة في جامعة الأزهر (القاهرة - مصر).
- اتحاد جامعات العالم الإسلامي، وأمانتها في المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الرباط - المغرب).
- المجلس الدولي للتعليم المفتوح وعن بعد من المنظمات غير الحكومية المنضوية تحت اليونسكو ومركزه (أوسلو - النرويج).

(١) انظر: جمعية متخرجي جامعة الإمام الأوزاعي، دليل أبحاث المتخرجين، دار سبيل الرشاد، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢م.

(٢) انظر: البيانات التي يصدرها المركز سنوياً والتي تظهر نشاطاته والميزانية السنوية. أرشيف المركز الإسلامي للتربية السنوات (١٩٩٠ حتى ٢٠٢٣م).

- وقد تمكنت الجامعة من حل كثير من المشكلات، ومنها:
١. عدم تمكّن الجامعة الوطنية من استيعاب الطلاب الذين يحق لهم دخولها. وبذلك تمكنت جامعة الإمام الأوزاعي من استيعاب كثير منهم، وفتحت الآفاق والمجال أمامهم لإكمال دراستهم بأقساط متدنية (لا يمكن مقارنتها مع أقساط الجامعات الأخرى)، وكذلك مساعدة كثير من الطلاب غير القادرين على دفع الرسوم. ولا بد من الإشارة إلى أن الجامعة كانت مجالاً رحباً للطلاب في الدول المجاورة (سوريا والعراق)؛ للاستزادة وتحصيل شهادات الماجستير والدكتوراه.
 ٢. كثرة الجامعات الأجنبية خاصة الأميركية (الجامعة الأميركية، اللبنانية الأمريكية...) وما يستتبعها من تضليل وانحراف في الفكر وتزييف في المفاهيم والطروحات.
 ٣. تعدّد الجامعات الإرسالية (الكسليك، البلمند، اليسوعية، وغيرها) وما يتوافر لديها من دعم خارجي وتمويل أجنبي وما تهدف إليه من نشاطات تقوم بها.
 ٤. وفّرت الجامعة من خلال فتح المسارات لأصحاب الشهادات المختلفة: الطب، والصيدلة، والهندسة، والحقوق، والمحاسبة، والإدارة، الإعلام... لإكمال الدراسات العليا في مجال الدراسات الإسلامية.
 ٥. تمكنت الجامعة في السنوات الماضية من توفير بعض الحلول لمشكلات كثير من الطلاب خاصة الذين لا يقدرّون على المجيء إلى العاصمة بيروت من خلال الفروع في المناطق.
 ٦. تمكّنت الجامعة - وهي مؤسسة غير حكومية - أن تؤدي مهمات موازية لا يقل أهميتها عن مهمات المؤسسات الرسمية في نشر الثقافة المؤسسية بما تنطوي عليه من معانٍ إيجابية، كالقدرة على العمل الجامعي والإدارة الحديثة واستنباط الحلول لسد الاحتياجات واستقطاب أفضل الكفاءات.
- لا بدّ من الإشارة أن كثيراً من خريجي جامعة الأوزاعي قد تبوأوا مراكز مهمة في عدد من الدول العربية والإسلامية: من مفتين، ووزراء، ونواب، ودعاة، وعمداء، ورؤساء، ومديرين، ورؤساء أقسام في جامعات، وصحفيين، وأساتذة، وكتاب (قصة، رواية...)، وأئمة وخطباء...

الخلاصة

ليس من قبيل المبالغة إذا دُعيَ الأستاذ توفيق الحوريّ برائد الوقف في لبنان، فهو كما قال الرسول ﷺ: (إنّما الناس كالإبل المئة لا تكاد تجد فيها راحلة).

وقد ظهر من خلال البحث أن الوقف لا يمكن إقامته أو تفعيله دون وجود عامل بشري (الإنسان) (الواقف وإدارة الوقف)، وهكذا جند الأستاذ توفيق الحوريّ نفسه لهذا المعترك، وقدم فيه إسهامات كبرى إذ عمل على تفعيل الوقف العلمي والعملية، فقام بإنشاء الأوقاف وشجّع الآخرين على إنشائها، وأصبح مرجعاً لكثير من الباحثين والطلاب من خلال الإرشاد والتوجيه وتقديم المعلومات.

وهكذا تولّى البحث تسليط الضوء على شخصية متميزة في شؤون الأوقاف، وهي خطوة للتعريف بالمهتمين بالوقف، وإبراز تجاربهم وجهودهم، وشرح إنجازاتهم، وإيضاح الآليات التي استخدموها للتقدم بالوقف وازدهاره.

إنّ هناك عدداً من الميادين عمل أصحابها على إبراز المتفوقين والمتميزين فيها (كالطب، والصيدلة، والهندسة، والأدب، والشعر...)، فحريّ بالعاملين في مجال الوقف إبراز من لهم إسهامات وخدمات وإنجازات... من باب الشكر لهم والتحفيز لغيرهم.

قرار المحكمة الشرعية السنية بإعلان الوقف

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
المحاكم الشرعية السنية

أساس: ١٥٢١

سجل:

في المجلس المنعقد في محكمة بيروت الشرعية برئاسة القاضي
الشيخ فيصل مولوي وحضور الكاتب عبدالله الخالدي:

حضر توفيق بن راشد الحوري اللبناني الجنسية المعروف الذات
وقدم استدعاءً مؤرخاً في ١٩٧٩/٩/٢٩ م يتضمن أنه بصفته رئيساً لمجلس
أمناء المركز الإسلامي للتربية والمؤسس بتاريخ ٢٧/شوال/١٣٩٦ هجرية
الموافق في ٢٠ / تشرين الأول/ ١٩٧٦ م وبناء على التفويض الكامل من
أعضاء مجلس الأمناء المرفق: -

إنه لما كان الوقف في الإسلام من الأمور المندوبة شرعاً دعا إليه
الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم والتزم به المسلمون خلال
أربعة عشر قرناً خلت من الزمان. لذلك فإني بصفتي المذكورة قد وقفت
وفقاً خيرياً إسلامياً كل ما يتعلق بالمركز الإسلامي للتربية ومؤسساته من
عقارات أو منقولات حاضراً ومستقبلاً، على أن تكون لمجلس أمناء
المركز المذكور الولاية على هذا الوقف طالما بقي المركز قائماً أما في
حال انحلال المجلس المذكور، فإن الولاية على المركز المذكور تعود
لمديرية الأوقاف الإسلامية العامة في بيروت. لذلك فإنه طلب ضبط
إقراره بذلك وإعطاء حجة شرعية به حسب الأصول وحرر في
٩/ ذي القعدة الحرام/ ١٣٩٩ هجرية الموافق في ١٩٧٩/٩/٢٩ م،
ضم للملف الاستدعاء المذكور وقرار مجلس الأمناء بالتفويض مع نسخة
عن النظام الأساسي للمركز الإسلامي للتربية: -

فجيشذ

قررت التصديق على تقرير الواقف توفيق راشد الحوري بصفته
المبينة أعلاه، وحكمت بصحة الوقف المذكور ولزومه في خصوصه
وعمومه وكتب في ٩/ ذي القعدة/ ١٣٩٩ هجرية الموافق في
١٩٧٩/٩/٢٩ م: -

المصادر والمراجع العلمية

- حلاق، حسان، موسوعة العائلات البيروتية، مجلد ١، دار النهضة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠١٠م.
- مجموعة مؤلفين، معجم تراجم أعلام الوقف، ج ٣، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ٢٠٢٤م.
- يكن، زهدي، الوقف في الشريعة والقانون، دار النهضة العربية، بيروت، ١٣٨٨هـ، د.ط.
- وقف المركز الإسلامي للتربية، الوقف الخيري الإسلامي، دن، بيروت ص ١٢ - ١٣.
- حوري، توفيق، الوقف الخيري الإسلامي في لبنان (تجربة لبنان الوقفية)، الأسبوع الأهلي الكويتي (٣٠ - ٩ - ١٩٩٨م / ٣ - ١٠ - ١٩٩٨م).
- جمعية متخرجي جامعة الإمام الأوزاعي، دليل أبحاث المتخرجين، دار سبيل الرشاد، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢م.

النشرات والمحاضرات غير المنشورة:

- حوري، توفيق، المؤسسات الوقفية... من منظار حديث - قديم، محاضرة غير منشورة.
- حوري، توفيق، تطورات حديثة في إنشاء وإدارة الأوقاف الإسلامية في لبنان (١٤٠٠ - ١٤٢٥هـ)، محاضرة غير منشورة.
- وقف المركز الإسلامي للتربية (الأنظمة والمؤسسات التابعة)، غير منشورة.
- حوري، توفيق، أوضاع المسلمين في لبنان، محاضرة غير منشورة.
- نشرة تعريفية بالمركز الإسلامي للتربية.

المواقع الإلكترونية:

- أرقه دان، صلاح، عندما يرحل الكبار بصمت... الحاج توفيق الحوري، جريدة صيدون يانيوز.نت.
- قصير، قاسم، كيف تصنع من الضعف قوة: الحاج توفيق الحوري أنموذجاً.

arabi21

- نشرة تعريفية بكلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية.
- البيانات التي يصدرها المركز سنوياً والتي تظهر نشاطاته والميزانية السنوية (١٩٩٠ - ٢٠٢٣م).

المقابلات:

مقابلة مع رئيسة قسم الدراسات العليا الدكتورة نعمات الدرة في مبنى كلية الإمام الأوزاعي في بيروت بتاريخ ٤ - ٩ - ٢٠٢٤م.

Academic Sources and References:

- Hallaq, Hassan, Mawsu'at al-'a'ilat al-Bayrutiyah, mjd1, Dar al-Nahdah al-'Arabiyah, Bayrut, T1, 2010m.
- Majmu'ah mu'allifin, Mu'jam tarajim A'lam al-Waqf, j3, al-Amanah al-'Ammah lil-Awqaf, al-Kuwayt, 2024m.
- Yakan, Zuhdi, al-Waqf fi al-shari'ah wa-al-qanun, Dar al-Nahdah al-'Arabiyah, Bayrut, 1388h, D.T.
- Waqafa al-Markaz al'slami lil-Tarbiyah, al-Waqf al-Khayri al-Islami, Dann, Bayrut s12-13.
- Huri, Tawfiq, al-Waqf al-Khayri al'slami fi Lubnan (tajribat Lubnan al-waqfiyah), al-Usbu' al-Ahli al-Kuwayti (30-9-1998m/3-10-1998m).
- Jam'iyat Mutakharaji Jami'at al-Imam al-Awza'i, Dalil Abhath al-Mutakharrijin, Dar sabil al-Rashad, Bayrut, T1, 2002M.

Unpublished publications and lectures:

- Huri, Tawfiq, al-mu'assasat al-waqfiyah... min minzar Hadith-qadim, muhadarah ghayr manshurah.
- Huri, Tawfiq, tatawwurat hadithah fi insha' wa-idarat al-Awqaf al'slamyyh fi Lubnan (1400-1425h), muhadarah ghayr manshurah.
- Waqafa al-Markaz al'slami lil-Tarbiyah (al-anzimah wa-al-mu'assasat al-tabi'ah), ghayr manshurah.
- Huri, Tawfiq, Awda' al-Muslimin fi Lubnan, muhadarah ghayr manshurah.
- Nashrah ta'rifiyah bi-al-Markaz al'slami lil-Tarbiyah.

Websites:

- Arqh Dan, Salah, 'Indama yarhal al-kibar bi-samt... al-Hajj Tawfiq alhwry, Jaridat Saydun yanywz. Nit.
- Qasir, Qasim, Kayfa tasna'u min al-da'f quwat: al-Hajj Tawfiq alhwri unamudhajan Arabi21
- Nashrah ta'rifiyah bi-Kulliyat al-Imam al'wza'i lil-Dirasat al-Islamiyah al-Bayanat allati yusdiruha al-Markaz snwyah wa-allati tzhr nashatatatu walmyzanyh al-sanawiyah (1990-2023m).

Interviews:

- Muqabalah ma'a Ra'isah Qism al-Dirasat al-'Ulya al-Dukturah Ni'mat al-Durrah fi Mabna Kulliyat al-Imam al'wza'i fi Bayrut bi-tarikh 4-9-2024m.

الوقف على التعليم العام في المملكة العربية السعودية

إعداد:

د. عبدالله بن عبداللطيف الحميدي

رئيس مجلس إدارة جمعية دعم الأوقاف

A0555233930@gmail.com

توطئة

الوقف على التعليم العام: الثروة الغائبة!

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم.. أما بعد:
فقد كان - ولا يزال - للوقف في شريعة الإسلام أحكام معروفة وآثار شهيرة
وإسهامات بارزة؛ فهو مَنْ أسَّس حضارة المسلمين، وهو الرافد المعين لأعمال الخير
والبر والإحسان على مرِّ العصور والأزمان.

ولقد ظلَّ (الوقف الإسلامي) شامخاً أمام صروف العوادي وتقلُّبات الأزمنة، وصار
بعون من الله سداً منيعاً لحماية تراث المسلمين وحضارتهم ورعاية العلم والعلماء
والباحثين والدارسين.

وَعُرِفَ الوقف منذ شَعَّ نور الإسلام في مدينة الرسول ﷺ، وكان أوَّل عمل قام به ﷺ
أنْ أسَّس وأوقف أوَّل مسجد في الإسلام، وهو مسجد قباء، وبنى بعد ذلك مسجده
(المسجد النبوي الشريف) ثم إنَّه ﷺ حثَّ على الوقف في سبيل الله ﷻ، ورغب فيه،
ومن ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا مات الإنسان انقطع عمله
إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له)^(١).

(١) رواه مسلم ٤/ ٢٢٦.

حتى تسابق أصحابه ﷺ لإدراك هذا الفضل العظيم والأجر الجزيل؛ فجاء في بعض الآثار أنه لم يكن أحد من أصحابه ﷺ ذو مقدرة إلا وَقَفَّ (١).

وكان للوقف الإسلامي أثر كبير في نشر العلم وتعليمه، وإنشاء المدارس والكتاتيب والخلاوي العلميّة، ورعاية العلماء والطلبة وإعانتهم على طلب العلم وكفائتهم مؤنتهم.

ولقد أُرصدت الإرصاء، وأوقفت الأموال الكثيرة على العلم والتعليم؛ لاقتناع المسلمين بأن العلم نور، وأنه يبني البيوت والمجتمعات، ويضيء للأمة دربها، وينشئ جيلاً نافعا لنفسه خادماً لأمتة راعياً لحقوقها قائماً برسالتة في المجتمع خير قيام.

وما قامت حضارة الإسلام في أحقاب مضت إلا بالعلم، وما سادت أمة الإسلام على سائر الأمم إلا بالعلم، وتعاقبت دول الإسلام دولة إثر دولة في خدمة الوقف ورعايته، وبدأ التنافس على ذلك بين السلاطين والملوك وأمراء الإسلام، حتى شيدت مدن بأكملها للوقف على العلم وأهله، وأقيمت الجوامع العظيمة كالجامع الأموي وجامع الأزهر وجامع الزيتونة وغيرها، وكانت منارة للعلم يجلس فيها كبار العلماء، ويرد إليهم آلاف الطلبة والتلاميذ من كل حذب وصوب، ينهلون من علمهم، ويغرفون من بحارهم (٢).

وكان وراء هذه الحركة العلميّة أوقاف مرصدة لرعاية العلم والعلماء وطلبة العلم ونسخ الكتب وتوفير اللوازم وصرف المرتبات وتوفير السكن والإعاشة لأجل التفرغ للعلم والتعليم.

ثم لم تزل الأوقاف تقوم برسالتها الرائدة في خدمة العلم في بلادنا الحبيبة، ومن ذلك الأوقاف العظيمة في بعض جامعاتنا العريقة كجامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن وجامعة الملك عبدالعزيز وغيرها.

(١) انظر: المغني لابن قدامة ٣٤٨/٥.

(٢) انظر: روائع الأوقاف للسرjاني ص ٨٥.

إنَّ الوقف الجامعيَّ يُعدُّ من أهمِّ مصادر التمويل المستدامة التي تدعم رؤية الجامعة في تحقيق التميّز الأكاديميِّ والتعليميِّ، وتخفّف من الاعتماد على التمويل الحكوميِّ أو الرسوم الدراسية؛ مما يسمح للجامعة بمواكبة التطوّرات العالميّة وتلبية احتياجات المجتمع^(١).

لقد قامت الجامعات السعودية مؤخرًا بتأسيس أمانات للأوقاف؛ كي تقوم بالأعمال الرقابية والإشرافية والتنفيذية لهذه الأوقاف، حيث إنّ هذه الأوقاف تُعدّ كيانًا مستقلًا عن الجامعة لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة، ولها ذمّة مالية منفصلة، وهي خاضعة لإشراف الهيئة العامة للأوقاف ورقابتها، ولذا يجب أن تتمتع بحريّة واستقلاليّة كاملة في اتخاذ القرارات ورسم الإستراتيجيات، ولا يعني ذلك أن تغرد الأوقاف خارج سرب الجامعة؛ لأنها مرتبطة في كلّ الأحوال بأهداف حدّتها الجامعة، ووافقت عليها، وكتبها في وثيقة الوقف قبل تأسيسه^(٢).

إنَّ الوقف على التعليم العامّ ثروة كبيرة تأخّر طرحها طويلاً^(٣) لا سيّما مع الحاجة الماسّة له؛ ليوكب هذه النهضة العلميّة المشهوددة في بلادنا حماها الله من كلّ مكروه.

كما أنّ من اللازم لأجل إحياء الوقف على التعليم العامّ في المملكة العربيّة السعوديّة؛ إيجاد وتذليل السبل والمجريات النظاميّة والتنظيميّة في وزارة التعليم؛ وتمكين القطاع الخاصّ وأصحاب رؤوس الأموال من رعاية وتنفيذ الأوقاف على التعليم العامّ أسوة بالتعليم العالي، وتطمين الواقفين وفتح السبل أمامهم.

(١) الموقع الرسمي للأمانة العامة لأوقاف جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية:

<https://units.imamu.edu.sa/administrations/gsueb/Pages/default.aspx>

تمت زيارة الموقع بتاريخ ٦ ذي الحجة ١٤٤٦هـ.

(٢) مقال: حوكمة أوقاف الجامعات، د. إبراهيم الخميس.

(٣) صدر الأمر السامي الكريم ذو الرقم ٢٨١٨٥ والتاريخ ١٨/٧/١٤٣٥هـ، القاضي بالموافقة على إنشاء وقف للتعليم العامّ ضمن برنامج العمل التنفيذي لدعم تحقيق أهداف مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العامّ «تطوير».

ومن الدوافع لطرح هذا الموضوع ما يلي:

١. حث دين الإسلام على الوقف في سبيل الله تعالى والترغيب فيه، قال الله ﷻ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢] وهذه الآية مكيّة عند العلماء، وفيها إشارة للحث على الوقف وترك الآثار الحسنه للمراء؛ حتّى يجد ثوابها عند الله تعالى، وموضع الشاهد من الآية هو في قوله ﷻ: ﴿وَأَثَرَهُمْ﴾؛ فإنها شاملة للخطى وآثار الأرجل، كما أنّها مشتملة على كلّ ما يُخلّفه الأموات من آثارٍ لأعمالهم^(١)، ومن ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: (إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له)^(٢).

كما حثّت الشريعة الإسلامية على طلب العلم والتشجيع عليه، وجعلت أهله هم المقدّمين على غيرهم، لذا كان من المناسب فتح المجال للراغبين من أهل الخير واليسار في الإسهام في الأوقاف على التعليم العام.

٢. الحدّ والتقليل من الأعباء الماليّة التي تتحمّلها وزارة التعليم في الإنفاق على التعليم العام، حيث بلغت نسبة ما يصرف على التعليم ما يقارب (١٦٪) من إجماليّ الميزانية العامّة للدولة في العام الماليّ (٢٠٢٤م)^(٣).

٣. بعد صدور الأمر الملكي^(٤) القاضي بدمج وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم تحت اسم وزارة التعليم ظهرت فجوة وتفاوت بين التعليم العالي والتعليم العامّ فيما يختص بالأوقاف ورعايتها لبرامج ومشاريع القطاعين، حيث خُدم التعليم العالي عبر الجامعات بأوقاف كبيرة - ولله الحمد - كما هو الحال في

(١) انظر أضواء البيان للشنقيطي ٦/ ٢٩١.

(٢) رواه مسلم ٤/ ٢٢٦.

(٣) انظر: الميزانية العامة للعام الماليّ ٢٠٢٤م.

(٤) الأمر الملكيّ ذو الرقم (أ/ ٦٧) والتاريخ (١٤٣٦/٤/٩هـ).

جامعة الملك سعود وجامعة الإمام وجامعة الملك فهد وغيرها من الجامعات، وبقي التعليم العام متأخراً في مجال الوقف^(١).

٤. للأوقاف الإسلامية على مرّ تاريخ الإسلام أثر بارز في رعاية التعليم منذ عصر الكتاتيب والخلأويّ العلميّة، مروراً بالمدارس والأربطة^(٢)، وأخيراً عبر الجامعات العريقة، وكان من المناسب أن يفتح المجال للوقف على التعليم العام؛ كي يكتمل عقد هذه المنظومة الجميلة في رعاية العلم وأهله.

٥. الوقف - بحول الله تعالى - صمام أمان للدول، وسبب في عزتها وحضارتها، ووجود الأوقاف على مدارس التعليم العام حفظاً لها من عوادي الزمن وتقلّباته، مهما تغيّرت الأحوال، أو ضعفت الدول، أو قصرت عن أداء واجبها تجاه العلم والتعليم^(٣).

٦. النموّ السكانيّ المتزايد في بلادنا الحبيبة - المملكة العربيّة السعوديّة - حيث بلغت معدل النموّ للسكان ٢٪ سنوياً^(٤)، وتعدّ هذه النسبة من المعدلات المرتفعة نسبياً، مما يمثل تحدياً كبيراً في مواكبته بالتوسّع في نشر العلم وافتتاح المدارس وتشغيلها وطباعة الكتب وتوفير الموارد البشرية.

٧. أنّ الوقف يعدّ من أبرز مصادر تمويل التعليم^(٥)، وهو عامل مؤثّر في تحقيق الاكتفاء الذاتيّ للمؤسّسة التعليميّة، كما أنّه يسهم إسهاماً كبيراً في تطوير التعليم وفتح الآفاق أمام المسؤولين عنه للسعي في تحقيق أعلى درجات الجودة والإتقان، مع

(١) التنمية الوقفيّة للجامعات السعوديّة، مقال للدكتور عليّ القرنيّ:

<http://www.al-jazirah.com/2013/20131219/ar6.htm>

(٢) الوقف الإسلاميّ بين النظريّة والتطبيق لعكرمة صبري ص ٤٤٠.

(٣) روائع الأوقاف للسرجانيّ ص ١٠٨.

(٤) موقع الهيئة العامّة للإحصاء للاستزادة:

<https://www.stats.gov.sa/home>

كانت زيارة الموقع بتاريخ ٦ ذي الحجة ١٤٤٦هـ.

(٥) اقتصاديات الوقف لعطيّة عبدالرحيم ص ٢٤.

تلبية احتياجات المجال التربوي في الجوانب الإثرائية والبرامج التنشيطية التي تجعل البيئة المدرسية بيئة جاذبة ومحفزة ودافعة للبذل والعطاء من قبل المعلم، وللتعلم والتحصيل من قبل الطالب.

٨. سيفتح الوقف على التعليم العام - إن شاء الله تعالى - الباب أمام كثير من الجهات المانحة وشركات القطاع الخاص والمؤسسات والبنوك وعموم المحسنين للإسهام في الوقف، لا سيما مع رعاية الوزارة له وإشرافها عليه من جميع النواحي التنظيمية والإدارية والمالية، مما يبعث كثيرًا من الاطمئنان والثقة أمام الراغبين في الوقف على التعليم العام، وسيتحقق - إن شاء الله تعالى - مع ذلك إتاحة المجال للتنوع في مجال الوقف على التعليم أسوة بما كان عليه الوقف في عصور الإسلام المتقدمة^(١).

إنّ الوقف على التعليم العام بحاجة كبيرة لدراسة واقعه واحتياجاتها وأثره المأمول وتعدد مجالات الدراسة، ومنها على سبيل المثال:

١. المجال العلمي الشرعي: في دراسة الأحكام والمسائل الفقهية ذات الصلة بالوقف على التعليم العام.
٢. المجال الاقتصادي: في دراسة آثار الوقف على التعليم العام وجدواه الاقتصادية والمالية وصلته باقتصاديات التعليم.
٣. المجال الإداري: في دراسة الجوانب الإدارية اللازمة لقيام الوزارة على المشروع وإنشاء وحدة أو إدارة خاصة به.
٤. المجال التربوي: في دراسة المجالات والآثار التربوية والتعليمية للوقف على التعليم العام وإسهاماته في نهضة التعليم.
٥. المجال الاجتماعي: في دراسة المجالات والخدمات الاجتماعية التي يقدمها الوقف للتعليم العام.

(١) الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر للدكتور سليم هاني ص ١٣٥.

٦. **المجال الميداني:** في إجراء بحوث ودراسات مسحية على عموم ممتلكات الوزارة، وفرز ما يصلح منها أن يكون مستثمرًا في الأوقاف على التعليم العام؛ من حيث الموقع وقيمة الأرض وإمكان التوسّع الأفقيّ في المباني ونحو ذلك.

٧. **المجال الثقافي:** في إجراء دراسات حول آثار الوقف في المحافظة على الهوية والثقافة الإسلامية ووحدة الأمة والتفافها حول قاداتها، ونحو ذلك.

وإجمالاً يظلّ شأن الوقف على التعليم العامّ يعتريه من المستجدّات والنوازل ما يستدعي استنفار اللجان والجهات العلمية للعناية والاهتمام به، وإقامة مؤتمرات وملتقيات علمية واستكتاب متخصصين لإجراء بحوث وإعداد دراسات عبر المراكز البحثية وكراسي البحث العلمية المتخصصة^(١).

إنّ من المناسب تخصيص أوقاف لبعض الأعمال أو البرامج التي تقوم بها الوزارة في التعليم العامّ، بحيث يُسهم من يرغب في أوقاف خاصّة تدرّ على هذه البرامج، ومن المقترحات في هذا ما يلي:

١. الأوقاف العامّة على جميع أعمال الوزارة ومشاريعها وبرامجها الإنشائية والتعليمية والتربوية.

٢. الوقف على المساجد والمصليات الموجودة داخل مباني الوزارة والإدارات التابعة لها ومكاتب التعليم ومدارس التعليم العامّ، والعمل على بناء مساجد في أراضي وممتلكات الوزارة في المناطق المتاحة القابلة للاستغناء عنها كالمواقف ونحوها.

٣. الوقف على البرامج التوعوية والإرشادية في الوزارة وفي الإدارات العامة والمدارس في كلّ مناطق وإدارات التعليم.

٤. تنفيذ برامج المسابقات العلمية لحفظ القرآن الكريم والسنة النبوية والمتون العلمية للمعلمين والطلاب ورعايتها وتوفير احتياجاتها المالية.

(١) قامت بعض الكراسي البحثية المتخصصة ككرسي راشد بن دابل لدراسات الأوقاف بإجراء دراسات وبحوث متخصصة في مجال الوقف على التعليم، كبحث المنتجات الوقفية التعليمية للدكتور عبدالله الغفيلي، ولا تزال الحاجة ماسةً لمزيد من البحوث والدراسات التي تخصّ الوقف على التعليم العامّ.

٥. الوقف على بناء المدارس العامة ومدارس تحفيظ القرآن الكريم.
٦. الوقف على المقارئ القرآنية لمدارس تحفيظ القرآن الكريم ومدارس التعليم العام.
٧. الوقف على مكتبات المدارس ومصادر التعلم ومعامل الحاسب الآلي والمختبرات العلمية.
٨. وقف الماء بحفر الآبار وتوفير المياه وتبريدها في الإدارات والمدارس المحتاجة.
٩. الوقف على تأليف وطباعة المناهج والمقررات الدراسية.
١٠. الوقف على توفير المستشفيات والخدمات الصحية لمنسوبي التعليم، وإيجاد بديل للتأمين الطبي لمنسوبي الوزارة.
١١. الوقف على المحتاجين من حراس وخدم وفراشي المدارس.
١٢. الوقف على المنصّات الرقمية والخدمات الرقمية المقدمة في الوزارة لصالح الطلاب والمعلمين.

ومن ميادين الصرف المقترحة من ريع أو غلة الأوقاف على التعليم العام ما يلي:

١. الصرف على إقامة مشاريع تعنى بالقيم التربوية وتهذيب السلوك.
٢. رعاية الطلاب المحتاجين والمعوزين وذوي الدخل المحدود.
٣. الصرف على المعاهد الفكرية وطلاب التربية الخاصة من المكفوفين وذوي القدرات الخاصة والعوق السمعي والبصري، وسدّ احتياجات تلك المعاهد من الأجهزة والإمكانات.
٤. الصرف على الأنشطة غير الصفية والمعارض والأندية والملتقيات الطلابية.
٥. الصرف على الفرق التطوعية وتشجيع العمل التطوعي في المدارس.
٦. الصرف على برامج رعاية الموهوبين والموهوبات من طلاب التعليم العام.
٧. الصرف على التطوير والتدريب التربوي والإسهام في الرقي بمستويات المعلمين.

ولأجل تحقيق التكامل في إنجاح الوقف على التعليم العام كان من المناسب التعاون والشاركة مع الجهات ذات العلاقة، ومن أبرزها:

١. الجهات الوقفية والمؤسسات الخيرية المانحة.
 ٢. القطاع الخاص من بنوك وشركات متمثلة في (المسؤولية المجتمعية).
 ٣. رجال وسيّدات الأعمال في المملكة العربية السعودية.
 ٤. عموم المسلمين الراغبين في الإسهام في الأوقاف.
- ولاكتمال الفكرة أورد فيما بعض الخطوات العملية المقترحة لتفعيل الوقف على التعليم العام:

١. تكوين لجنة ذات خبرة وتخصّص لدراسة المشروع من جوانبه المختلفة ورسم الآليات اللازمة لتنفيذه وربطها بمكتب معالي الوزير مباشرة.
٢. إعداد اللوائح المنظمة للعمل في مشروع الوقف على التعليم العام.
٣. رسم الهيكلية الخاصة بإدارة الأوقاف والاستثمار بما يتلاءم مع هياكل الوزارة والإدارات التابعة لها.
٤. إعداد الصلاحيات والمهام الخاصة بموظفي الإدارة أو الوحدة الخاصة بالأوقاف والاستثمار.
٥. إجراء الدراسات والبحوث العلمية اللازمة لأعمال الإدارة وإعداد مخطّط علمي لها، والاستفادة من الباحثين المتخصّصين في تنفيذها.
٦. إعداد النماذج والاستمارات والوسائل الخاصة بالإدارة واعتمادها.
٧. تنفيذ البرامج الخاصة بالإدارة وإقامة المشروعات الوقفية وفق الآليات المعتمدة.

إن لهذه المبادرة ما يعزّزها من نقاط القوّة والفرص المتاحة، من أبرزها:

١. الاستفادة من التجربة الثرية للجامعات السعودية وغيرها في مجال الأوقاف.

٢. الأمر السامي الكريم ذو الرقم ٢٨١٨٥ والتاريخ ١٨ / ٧ / ١٤٣٥ هـ، القاضي بالموافقة على إنشاء وقف للتعليم العام ضمن برنامج العمل التنفيذي لدعم تحقيق أهداف مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام «تطوير».
 ٣. حصول الواقف أو المسهم في الوقف على أعلى درجة من الموثوقية والأمان.
 ٤. إمكان قياس الأثر والمخرجات عن طريق التقارير الدورية لغال الأوقاف التعليمية.
 ٥. وقف الأراضي والمباني المدرسية وأثره في بقائها لصالح الوزارة وعدم التنازل عنها لجهات أو أفراد.
 ٦. وجود كيان مختص بالأوقاف، وهي الهيئة العامة للأوقاف، وإمكان التنسيق والتعاون معها.
 ٧. إمكان الاستفادة من الأوقاف التعليمية الكثيرة في مكة والمدينة وغيرها، واستثمارها لصالح التعليم العام.
- وبعد: فلعل هذه الوريقات أن تكون محفزة للعمل على هذا المشروع الكبير، وأن تتظافر الجهود لاستثمار هذه الشعيرة المباركة (شعيرة الوقف) في خدمة العلم والتعليم، وفتح أفق أوسع لريادة الأمة واستعادتها لرفعتها وعزها.
- العلمُ يبنى بيوتًا لا عماد لها والجهل يهدم بيت العز والشرف^(١)

وصلّى الله وسلّم، وبارك على نبينا محمد،
وعلى آله وصحبه أجمعين

(١) ديوان أحمد شوقي (الشوقيات).